



موائد تحفز استثمار الغذاء

## الصناديق السيادية العربية تقتنص الاستثمار الغذائي في مصر

### تداعيات كورونا على الاستثمارات الساخنة تغير وجهة الأموال لقطاع الطعام

منظومة التصنيع الغذائي أمام المستثمرين. وتقدم القاهرة تسهيلات كبيرة عبر شركة الريف المصري المسؤولة عن تنمية وزراعة المشروع القومي لمصر لاستصلاح مليون و500 ألف فدان.

وتمنح الشركة الغذاء والسلع الاستهلاكية والنفط والغاز والاتصالات. وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضا بواقع 13 في المئة، ما يعكس التباطؤ في الاستثمار بجميع أنحاء المنطقة.

وأظهر تقرير البنك الدولي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل سجلت انخفاضا هامشيا العام الماضي، لكنها تميزت بتغير ملحوظ في وجهة بعض أكبر المتلقين.

وبلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل 479 مليار دولار، بانخفاض بلغ نحو اثنين في المئة عن العام السابق. وانكمشت التدفقات الوافدة إلى الصين، ثاني أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة، بنسبة 29 في المئة لتصل إلى 131 مليار دولار، وهو انعكاس حاد عن الزيادة البالغة 32 في المئة المسجلة في عام 2018.

وتتدفق أيضا الاستثمارات العربية إلى قطاع الزراعة المحمية بمصر، وأعلنت القاهرة عن تدشين أول مشروع للزراعات المحمية من أجل تأسيس مئة ألف بيت زراعي لزراعة المحاصيل، بهدف زيادة الإنتاجية وترشيد استهلاك مياه النيل على مساحة 20 ألف فدان. وتم افتتاح المرحلة الأولى منه بنحو خمسة آلاف مزرعة محمية على مساحة ألف فدان، ومن المخطط أن تحقق هذه المرحلة قدرة إنتاجية بنحو 1.5 مليون طن سنويا من الخضروات المختلفة، وتعادل إنتاجية هذه المرحلة أكثر من مئة ألف فدان من الزراعات المكشوفة.

وتقوم تكنولوجيا المزارع المحمية بترشيد استخدام المياه في عمليات الري بنسبة 90 في المئة، ما يعزز خطط القاهرة الرامية إلى ترشيد استهلاك المياه خلال الفترة المقبلة.

ووافق مجلس الوزراء المصري على تأسيس الشركة الوطنية للاستثمار الأفريقي كاول شركة تمتلكها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر، بهدف القيام بأنشطة الزراعة خارج حدود البلاد.

ومن المخطط أن تبدأ الشركة الجديدة نشاط الاستثمار الزراعي في تنزانيا، لتوفير المحاصيل التي تواجه القاهرة ندرة فيها ومشكلات في زراعتها، وتسمح الخطوة بتعزيز عمليات تصنيع الغذاء، وتفتح أفقا جديدا للاستثمارات الغذائية في مصر.

لا يزال قطاع الغذاء المصري قبلة للكثير من صناديق الثروة السيادية، وفوائض رؤوس الأموال العربية، مدفوعا بوفرة الاستهلاك المتصاعد، ومن أجل سد فجوة غذاء سوق يتجاوز عدد سكانه مئة مليون نسمة، بالإضافة إلى فرص التصدير لأسواق قوامها 1.2 مليار نسمة بإعفاء جمركي تام.

إلى قطاعات الغذاء والسلع الاستهلاكية والنفط والغاز والاتصالات. وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضا بواقع 13 في المئة، ما يعكس التباطؤ في الاستثمار بجميع أنحاء المنطقة.

وأظهر تقرير البنك الدولي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل سجلت انخفاضا هامشيا العام الماضي، لكنها تميزت بتغير ملحوظ في وجهة بعض أكبر المتلقين.

وبلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل 479 مليار دولار، بانخفاض بلغ نحو اثنين في المئة عن العام السابق. وانكمشت التدفقات الوافدة إلى الصين، ثاني أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة، بنسبة 29 في المئة لتصل إلى 131 مليار دولار، وهو انعكاس حاد عن الزيادة البالغة 32 في المئة المسجلة في عام 2018.

محمد رضا  
الاستثمارات الخليجية  
تستهدف التصنيع  
الغذائي لزيادة العائدات

هناء القوصي  
أفاق تصديرية  
للمنتجات المصنعة أمام  
1.2 مليار مستهلك

قال محمد رضا، الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار سوليد كابيتال، إن القطاع الغذائي المصري يتميز بوفرة استثمارية يدرك أبعادها مستثمرو الخليج، ففي سوق استهلاكي ضخم ومفتوح يمكن استيعاب استثمارات عديدة، فضلا عن جاهزية البنية الأساسية التي تعزز الاستثمار في هذا المجال.

وأضاف لـ"العرب" أن المستثمرين العرب يركزون على قطاع الغذاء، وتحديد الشق الخاص بالتصنيع الغذائي، سواء الدواجن أو اللحوم أو الخضروات المحفوظة.

ومهدت الحكومة المصرية فرص الاستثمار أمام رؤوس الأموال العربية في مجال الصناعات الغذائية عبر طرح أراض للاستثمار الصناعي مجهزة بجميع المرافق. وطبقت مع هذا المسار إستراتيجية متوازنة لتعزيز تدفق رؤوس الأموال العربية لقطاع الزراعة، كي تتكامل

محمد حماد  
صحافي مصري

القاهرة - عززت فجوة الغذاء المتزايدة في مصر تصاعد فرص الاستثمار أمام صناديق الثروة السيادية العربية في مجال الصناعات الغذائية والتنمية الزراعية، والتي تعد من أهم أكبر القطاعات الاستثمارية من حيث العائد، وسرعة معدل دوران رأس المال العامل، بما يتسق مع السياسات الاستثمارية لهذه الصناديق.

ودشنت القاهرة أول صندوق سيادي بهدف تعظيم الاستثمارات وإعادة تنشيط وتشغيل أصول القاهرة الحكومية منذ نحو عامين. وأعلن الصندوق مؤخرا عن تدشين أول منصة استثمارية مع دولة الإمارات العربية باستثمارات تصل إلى نحو 20 مليار دولار، برعاية الحكومتين، فضلا عن الاستثمارات المتنوعة لصندوق أبوظبي للاستثمار الذي يتصدر المرتبة الثالثة عالميا، والصندوق السعودي، وكذلك الكويتي.

وأعلنت شركة الإسماعيلية للاستثمار الزراعي والصناعي، صاحبة العلامة التجارية الشهيرة "أطياب" قبل أيام، عن سعي صندوق سيادي عربي للاستحواذ على حصة حاكمية تصل إلى مئة في المئة من رأسمال الشركة.

وتصل قيمة الصفقة المرتقبة إلى نحو 190 مليون دولار، فيما بدأت فعليا إجراءات الفحص النهائية للجهاالة كاحد متطلبات تقييم الصفقات.

تحفز مساعي صناديق الثروة السيادية العربية لقطاع الغذاء القوة الاستهلاكية لمصر، التي تتجاوز مئة مليون نسمة يعيشون على 7 في المئة من مساحة البلاد، ما يجعل الاستثمار في الغذاء بأكبر بلد عربي يعج بالسكان جاذبا لرؤوس الأموال.

وتستورد مصر صناعات غذائية وحاصلات زراعية سنويا بنحو 8 مليار دولار، لمواجهة فاتورة الغذاء. وزاد نفسي وباء كورونا من جاذبية الاستثمار في قطاع الغذاء، بسبب ما خلفه من تداعيات سلبية على الاستثمارات الساخنة أمام صناديق الثروة السيادية في أسواق المال إقليميا وعالميا.

وتشير توقعات المؤسسات الدولية إلى المزيد من تدفقات رؤوس الأموال، ووصف البنك الدولي مصر بـ"نقطة مضيئة" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العام الماضي سجل ارتفاعا بواقع 11 في المئة لملامسا مستوى 9 مليارات دولار. وأوضح أن جزءا كبيرا من هذه التدفقات وجهت

## المغرب يواجه غزو السلع التركية بتعديل الاتفاق التجاري

### رفع الرسوم الضريبية في قطاع النسيج وإقرار عقوبات مشددة ضد المخالفين

المغربي، بحماية الاقتصاد المغربي، وبضرورة حماية فرص العمل في المغرب، في مواجهة إغراق السوق المغربي بالنسيج التركي، من نافذة اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وتركيا، قائلا لن تسمح بهذا أبدا.

ويعتقد الاقتصادي محمد ياوحي، أن مشروع الاتفاق الجديد يهدف إلى حماية الصناعات الناشئة وإعطاءها فرصة من أجل التأقلم مع ظروف السوق وأن تتقوى قبل مواجهة المنافسين المحتملين، مشيرا إلى أن هذه الرسوم لن يمكنها لوحدها حماية هذه الصناعات الناشئة بل تحتاج إلى مواكبة وتاطرير ومساندة.

90 في المئة نسبة رفع الرسوم الجمركية على المنسوجات التي تحمل أختاما تركية

وكان أثر هذه الإجراءات الجديدة واضحا على سلاسل التجارة التركية حيث قالت شركات تركية إنها واجهت تأخيرات جديدة في الأسابيع الماضية في تصدير الملابس إلى دول في شمال أفريقيا، بعد أن عدل المغرب الاتفاق.

ونقلت رويترز إن مصدرين الملابس الجاهزة اشتكوا من طلبات غير اعتيادية تتعلق بالفواتير والمستندات وتأخيرات تصل إلى خمسة أمثال وقت التخليص الجمركي المعتاد في المغرب والجزائر.

ولم يتسن لرويتزر تحديد سبب التأخير. وتأتي الشكاوى بينما يسعى مصنعو المنسوجات والملابس في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وشرق أوروبا للاستفادة من تعطل سلاسل التوريد العالمية جراء جائحة فيروس كورونا....

وقال جياستين أوبوكوكا، رئيس جمعية ليلي للصناعة والأعمال التركية، إن المغرب يفرض منذ فترة طويلة أعلى الرسوم القانونية على الواردات التركية من أجل دعم الإنتاج المحلي.

لكنه قال إن المصدرين واجهوا في الأشهر القليلة الماضية تأخيرات «غير رسمية وغير موقعة» على الصادور. وأضاف «بل إن الأمر يستغرق من 10 إلى 12 يوما لتخليص بضائعنا من الجمارك بدلا من يومين كالمعتاد».

صدرت تركيا بضائع قيمتها 2.2 مليار دولار إلى المغرب العام الماضي، مما تسبب في عجز تجاري للرباط ودفع بعض المصدرين ومسؤولي الصناعة المغربية للشكوى من المنافسة غير العادلة.

ولم تقدم مجموعات القطاع التركي أسماء الشركات التي قدمت الشكاوى. وصدرت تركيا العام الماضي منسوجات بنحو 18 مليار دولار، وهو ما يمثل 10 في المئة من إجمالي صادراتها، وفقا لمجموعة صناعية. وبلغ إجمالي الصادرات إلى الجزائر 1.9 مليار دولار.

شرح المغرب في محاضرة إغراق السوق المغربية بالمنتجات التركية، من خلال المصادقة على تعديل اتفاقية التبادل الحر بين الرباط وأنقرة بكيفية ترفع حجم الرسوم الضريبية على السلع ذات المنشأ التركي.

ولفت محمد ياوحي أن الصيغة الجديدة للاتفاقية المبرمة تسعى لتفادي أي تحايل عن طريق الانبعاث لأصل المنتج بلد المنشأ، مع ملاحظة التدرج التراجع عن الرسوم الجمركية لإعطاء مهلة للصناعات المغربية التأهل لظروف المنافسة.

وينص الاتفاق المبرم مع تركيا على ضرورة انعقاد اللجنة المشتركة المغربية التركية 3 أشهر قبل تاريخ انتهاء فترة الخمس سنوات الأولى، لتقييم ما إذا كانت هناك حاجة للتعميد بـ5 سنوات إضافية، حيث يمكن للجنة المشتركة، بتوافق مشترك تمديد فترة الخمس سنوات الأولى لمدة 5 سنوات إضافية.

وتم تعديل المادة 17 من اتفاقية التبادل الحر بين البلدين، بما يمكن الطرفين من اتخاذ إجراءات التقويم المؤقتة لمدة محدودة، على شكل زيادة في الرسوم الجمركية، على أن تهم هذه الإجراءات فقط الصناعات الناشئة أو الرسوم الجمركية المطبقة من الطرفين بموجب تلك الإجراءات على منتجات أحد الطرفين 30 في المئة من قيمتها.

وفي هذا الصدد أكدت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، الأحد، انخفاض واردات الملابس الجاهزة من تركيا وبعض الدول الأوروبية والإسبانية، حيث بلغت الكميات المستوردة، إلى ما يقارب 6655 مليارات درهم، (154 مليون دولار)، مقابل 10 آلاف طن في الشهور الثمانية الأولى من سنة 2019، بقيمة مالية إجمالية تجاوزت 1.63 مليار درهم، 176 مليون دولار.

وتأثرت الواردات المغربية من الملابس الجاهزة التركية، التي حققت أضرارا كبيرة بالصناعة المحلية من الملابس الجاهزة، بشكل كبير نتيجة التوقف شبه الكلي لحركة المبادلات التجارية بسبب تفشي وباء «كوفيد 19».

ولهذا فقد نص الاتفاق الذي صادقت عليه الحكومة المغربية، على ألا تتجاوز القيمة الإجمالية لواردات المنتجات الخاضعة لهذه الإجراءات 15 بالمائة من مجموع واردات المنتجات الصناعية من الطرف الآخر.

ويرتبط المغرب باتفاقيات للتبادل الحر مع 56 دولة، وقد أكد استاذ العلوم الاقتصادية، محمد ياوحي لـ"العرب" على تعرض الاقتصاد الوطني لخسائر كبيرة بفعل اتفاقيات التبادل الحر مع مجموعة من الدول أو التجمعات الاقتصادية منها تركيا، وهذا بسبب ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني والشركات المغربية التي ترعرت في الأيزو الحمائية عن طريق الرسوم الجمركية ورخص الاستيراد ومجموعة من الإجراءات الحمائية.

وفي هذا الإطار التزم وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي

ووافق مجلس الوزراء المغربي على تأسيس الشركة الوطنية للاستثمار الأفريقي كاول شركة تمتلكها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر، بهدف القيام بأنشطة الزراعة خارج حدود البلاد.

ومن المخطط أن تبدأ الشركة الجديدة نشاط الاستثمار الزراعي في تنزانيا، لتوفير المحاصيل التي تواجه القاهرة ندرة فيها ومشكلات في زراعتها، وتسمح الخطوة بتعزيز عمليات تصنيع الغذاء، وتفتح أفقا جديدا للاستثمارات الغذائية في مصر.

لا يزال قطاع الغذاء المصري قبلة للكثير من صناديق الثروة السيادية، وفوائض رؤوس الأموال العربية، مدفوعا بوفرة الاستهلاك المتصاعد، ومن أجل سد فجوة غذاء سوق يتجاوز عدد سكانه مئة مليون نسمة، بالإضافة إلى فرص التصدير لأسواق قوامها 1.2 مليار نسمة بإعفاء جمركي تام.

إلى قطاعات الغذاء والسلع الاستهلاكية والنفط والغاز والاتصالات. وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضا بواقع 13 في المئة، ما يعكس التباطؤ في الاستثمار بجميع أنحاء المنطقة.

وأظهر تقرير البنك الدولي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل سجلت انخفاضا هامشيا العام الماضي، لكنها تميزت بتغير ملحوظ في وجهة بعض أكبر المتلقين.

محمد ماموني العلوي

الرباط - قررت الحكومة المغربية فرض مزيد من القيود على المنتجات المصنعة في تركيا لمدة خمس سنوات، كما فرضت الرابطة قيودا صارمة على سلاسل المتاجر التركية في المغرب، وحذرت من إغلاقها حال عدم الالتزام بتلك القرارات التي تتخذها لتتبع الصناعة المغربية.

وبمقتضى الإجراءات الجديدة ترفع الرسوم الجمركية على المنسوجات التي تحمل أختاما تركية بنسبة 90 في المئة. ونص الاتفاق أيضا على ألا يطبق الجانب المغربي أي رسوم أخرى ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية على الواردات ذات المنشأ التركي، باستثناء ما تنتجه المادتان 18 و19 من اتفاقية التبادل الحر بينهما.

واشترطت وزارة التجارة المغربية أيضا على سلسلة متاجر «بيم» التركية المنتشرة في المغرب، التي تعتمد على بيع المنتجات التركية هناك، بأن يكون نصف المعروض في جميع متاجر «بيم» من إنتاج مغربي، وحذرت من أنه في حالة عدم الالتزام سيتم غلق 500 متجر تمتلكها العلامة التجارية التركية في المغرب.

وكان حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي المغربي أعلن بداية العام الجاري عن خسارة مالية مغربية وصلت إلى ملياري دولار أميركي سنويا، في علاقات الرباط التجارية مع تركيا، معترفا بأن العجز في الميزان التجاري مع تركيا دفع الرباط إلى البحث عن طريق لإعادة النظر في العلاقات التجارية المغربية التركية.

محمد ياوحي

المغرب تعرض إلى عملية احتيال من طرف الشركات التركية

وأقر المسؤول الحكومي بأن وزارته تصاربت الشركات التي تريد إغراق الأسواق المغربية، معتقدا بوجود مشكلة في قطاع النسيج المغربي، بسبب تركيا. ووجه وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي اتهامها إلى تركيا بإغراق السوق المغربي باللبسة ما تسبب في إلغاء فرص عمل للمغاربة.

وأوضح استاذ العلوم الاقتصادية، محمد ياوحي لـ"العرب"، بأن المغرب تعرض للتحايل من طرف الشركات التركية التي كانت تصدر منتجاتا قادمة من دول أخرى تسببت في إغراق الأسواق في حين أنها تستفيد من التصدير إلى المغرب دون رسوم في إطار التبادل الحر بين البلدين.



الأنسجة التركية تستحوذ على السوق